جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -
حالة منطقة البويرة

بالتعاون مع:

فرقة بحث PRFU:
إستراتيجية التحول للاقتصاد الأخضر: مدخل لتصويب
المسار الاقتصادي وإرساء الاستدامة في الاقتصاد الوطني

كتاب جماعي بعنوان:

المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

تأليف مجموعة من الباحثين

الرقم الدولي المعياري للكتاب
ردمك: ISBN: 978-9931-9715-0-4

إعداد وتنسيق:
د. محمد هاني

الكتاب معتمد من طرف المجلس العلمي للمخبر والمجلس العلمي للكلية
الناشر: مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي – حالة منطقة البويرة

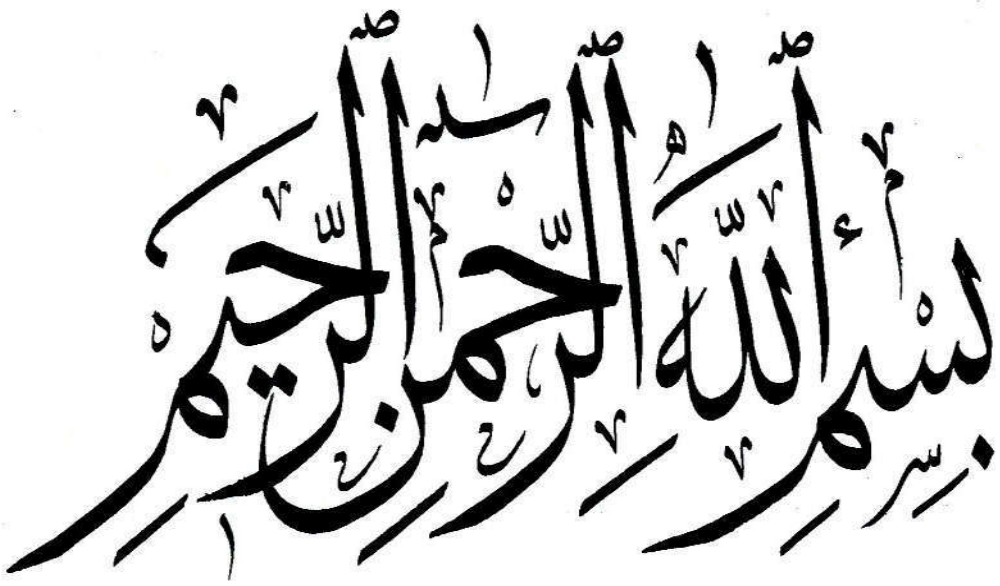
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - حالة منطقة البويرة

" المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر"

جامعة البويرة – الجزائر

إشراف:

أ.د. عمار حياهم – مدير جامعة البويرة
د. عاشور حيدوشي – رئيس المشروع

إعداد وتنسيق:

د. محمد هاني

الناشر

مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - حالة منطقة البويرة

لا يسمح بطبع أو نسخ أو إعادة نشر أي جزء من هذاالكتاب الجماعي إلا بموافقة الناشر خطيا
إن الأعمال الواردة في هذا الكتاب تعبر حصريا عن رأي كتابها وتحت مسؤوليتهم، ولا تعبر عن رأي المخبر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - حالة منطقة البويرة

الرئيس الشرفي للمشروع: أ.د. عمار حياهم – مدير جامعة البويرة
رئيس المشروع: د. عاشور حيدوشي
رئيس اللجنة العلمية: د. محمد مداحي
المنسق العام للكتاب: أ.د. أحسن عماروش

هئية تحرير الكتاب:

د. محمد مداحي — د. محمد هاني
د. علام عثمان — د. وعيل ميلود
أ.د. أحسن عماروش — د. مولود قنوش
د. عاشور حيدوشي — د. عبد القادر شلالي

الخلية التقنية للكتاب :

د. عز الدين وادي — أ. محمد ذياب
د. عاشور عبد الحكيم — د. محمد هاني

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب

أ.د. أحسن عماروش	جامعة البويرة	المنسق العام للمشروع
د. محمد مداحي	جامعة البويرة	رئيس اللجنة العلمية
د. عثمان علام	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. حميدة أوكيل	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. ميلود وعيل	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. محمد هاني	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. علي حبيش	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. قاسيمي آسيا	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. بربار نور الدين	الملحقة الجامعية بقصر الشلالة تيارت	عضو اللجنة العلمية
د. مقيمح صبري	جامعة سكيكدة	عضو اللجنة العلمية
د. ترقو محمد	جامعة الشلف	عضو اللجنة العلمية
د. بوعلام مولاي	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. شرفاوي عائشة	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. محمد سعداوي	المدرسة الوطنية العليا للفلاحة	عضو اللجنة العلمية
بن حامد عبد الغني	المركز الجامعي بإيليزي	عضو اللجنة العلمية
د. حميد رسول	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية

كتاب جماعي حول:

" المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر"

جامعة البويرة - الجزائر

الناشر

مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - حالة منطقة البويرة

لا يسمح بطبع أو نسخ أو إعادة نشر أي جزء من هذاالكتاب الجماعي إلا بموافقة الناشر خطيا
إن الأعمال الواردة في هذا الكتاب تعبر حصريا عن رأي كتابها وتحت مسؤوليتهم، ولا تعبر عن رأي المخبر

ديباجة الكتاب

توطئة:

في كثير من الأبحاث العلمية التي أجريت على مستوى عال، قد ثبت أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لأي بلد. ويعزى التطور والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة إلى تطوير وعصرنة هذا القطاع من المؤسسات.

ومن المشاريع التي يعول عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات الناشئة، فهي مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب.

وباعتبار أن الشركة الناشئة هي شركة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتَج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق. بحسب طبيعتها، تميل الشركات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون.

لذا تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية.

ومن أجل فهم واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، كان لا بد من التقرب من الشباب الذي استطاع تحويل أفكاره إلى واقع، رغم كل العقبات البيروقراطية التي تواجهه في هذا الميدان المعروف بأنه مجال خصب للتحديات.

اعتمادا على ما تقدم من مدخل للإشكالية المراد بحثها فإننا نبلور اشكاليتنا في التساؤل التالي:

ما هو دور المؤسسات الناشئة كخيار لدعم الإنعاش الإقتصاد الجزائري ؟

أهداف الكتاب

يسعى الكتاب لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- صياغة استراتيجيات تساعد الدولة على التوجه نحو الاقتصاد المعتمد على القطاع الإنتاجي لتحقيق التنمية المستدامة بعيدا عن القطاع الريعي؛
- مناقشة أهمية الاستثمارات في المشاريع الناشئة، كتوجه لدولة نحو تنويع الاقتصاد الوطني، وإيجاد حلول مبتكرة للخلل الهيكلي في الاقاتتصاد الوطني بعيد عن قطاع المحروق؛
- إبراز أهمية الإعتماد على المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني كرافد مهم من روافد إنتاج الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، يساهم في ترجيح كفة المداخيل خارج قطاع المحروقات.
- تحديد دور المؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات في تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال آلية الجر الخلفي والأمامي الكفيلة بتوليدها إذا ما تم الإهتمام بها ومرافقتها بشكل يدعمها خاصة في مرحلة تفريخ تلك المؤسسات؛

- توضيح مساهمة قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المؤسسات الناشئة في تعزيز الثقافة الإنتاجية لدى المنتجين الصغار، بعيدا عن ذهنية التوظيف في القطاع العمومي؛
- التعرف على أهمية المؤسسات الناشئة في خلق الوظائف والمساهمة في الحد من الفقر وتردي مستوى المعيشة لدى فئة الشباب خاصة؛
- تفعيل مهمة المحيط الجامعي في خلق مجتمع واعي بأهمية التحول نحو المقاولاتية، كخيار أمثل لإنتاج الثروة بعيدا عن الإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية في الجزائر،وذلك لضمان استدامتها مع المحافظة على البيئة، ولا يتأتى ذلك إلا بالتنويع الذي تشكل المؤسسات النائشة بديل مباشر وممكن التحقيق على ارض الواقع في ظل الإمكانيات المتاحة، وبذلك يشكل قطاع المقاولات من خلال المؤسسات الناشئة البديل الأمثل للتحول؛
- التأكيد على دور الشراكة الأجنبية في رعاية هذا النوع من الغستثمارات في مختلف القطاعات، خاصة في جانب التكنولوجيا وعصرنة القطاع؛
- إبراز أهمية تطبيقات النمذجة القياسية لأبعاد المؤسسات الناشئة؛
- الاستفادة من الدروس المستقاة من تجارب الدول الرائدة في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تكون المؤسسات الناشئة أهم محاورها.

محاور الكتاب

المحور الأول: الطرح النظري لمفهوم المؤسسات الناشئة.

- أولا: سياق مفهوم المؤسسات الناشئة؛
- ثانيا: المتطلبات الأساسية لإنشاء المؤسسات الناشئة؛
- ثالثا: المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي.

المحور الثاني: مقومات نجاح المؤسسات الناشئة.

- أولا: الابتكار الأخضر، مفتاح نجاح المؤسسات الناشئة؛
- ثانيا: ريادة الأعمال ونجاح المؤسسات الناشئة؛
- ثالثا: عصرنة النظام المصرفي ونجاح المؤسسات الناشئة؛

المحور الثالث: المؤسسات الناشئة عصرنة لقطاع المؤسسات الاقتصادية بالجزائر.

- أولا: السياسات العامة للدولة وعصرنة قطاع المؤسسات الناشئة بالجزائر؛
- ثانيا: المؤسسات الناشئة ودعم الاقتصاد الوطني؛
- ثالثا: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية؛

المحور الرابع: المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والآفاق.

- أولا: واقع استثمارات المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- ثانيا: تجارب عن استثمارات المؤسسات الناشئة في الجزائر؛

- ثالثا: التحديات والرؤى المستقبلية للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

الفهرس

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الإبتكارية بالجزائر	المومن عبد الكريم جامعة ادرار (الجزائر) كرمية التوفيق جامعة البويرة (الجزائر) عاشور حيدوشي جامعة البويرة (الجزائر)	13
الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها	مزيان أمينة جامعة بومرداس (الجزائر) عماروش خديجة إمان جامعة بومرداس (الجزائر)	29
عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة	مولود قنوش جامعة البويرة (الجزائر) محمد هاني جامعة البويرة (الجزائر) عمرو هاني جامعة خميس مليانة (الجزائر)	51

الفهرس تابع

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة	زكية معزوز جامعة البويرة (الجزائر) زهوة خلوط جامعة البويرة (الجزائر)	61
دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر–	باية وقنوني جامعة البويرة (الجزائر)	71
تقنية رأس المال المخاطر كأحد مقومات نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة شركة Sofinance أنموذجا–	منهوم بلقاسم جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)	87
إستراتيجيات عصرنة وتطوير الخدمات البنكية الجزائرية في ضل الإصلاحات المصرفية ومدى مساهماتها في تحقيق نجاح المؤسسات الناشئة.	زواوي فضيلة جامعة بومرداس(الجزائر) شدري معمر سعاد جامعة البويرة (الجزائر)	105
استقرارية تمويل المؤسسات الصغيرة في استحداث مناصب العمل دراسة قياسية بتطبيق نموذج ARDL على الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الوكالة الولائية ايليزي	عبد الغني بن حامد المركز الجامعي ايليزي (الجزائر) نصايبية وردة المركز الجامعي ايليزي (الجزائر)	121

الفهرس تابع

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
عصرنة الخدمة المصرفية مطلب لاستدامة المؤسسات الناشئة في الجزائر	محمد مداحي جامعة البويرة (الجزائر) آسيا قاسيمي جامعة البويرة (الجزائر) نصيرة محاجبية جامعة البليدة2 (الجزائر)	140
التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة Start-ups في الجزائر	دراجي راقي جامعة البويرة (الجزائر)	148
نظرة إستراتيجية حول توجه المشرع الجزائري للتمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عائشة عبد الحميد جامعة الطارف (الجزائر)	164

الفهرس تابع

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
الاستثمار في تجربة المؤسسات الناشئة بالجزائر –المرأة المقاولة أنموذجا–	هواري منصوري جامعة أدرار (الجزائر)	173
حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة Startup في الجزائر للمساهمة في الانعاش الاقتصادي	بدار عاشور جامعة المسيلة (الجزائر) خليفي سامية جامعة المسيلة (الجزائر)	184

Contents (continued):

Title	Authors, Affiliation	Page
Failure and success factors of startups in an intensely competitive environment	Zakaria Belloulou University of Bouira, Algeria Abdelkader Aouinane University of Bouira, Algeria Safir Mohamed University of Bouira, Algeria	195
Effect of Entrepreneurial Activity on Gross Domestic Product and selected Variables in Brazil	Mezouri Eetaib University of relizane, (Algeria)	209
Entrepreneurship, green innovation and success of startups	Amina Aburrub Bouira University (Algeria) Chellali Abdulkader Bouira University (Algeria)	219

المحور الأول:

الطرح النظري لمفهوم المؤسسات الناشئة.

عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة

Factors and identification of emerging institutions growth

مولود قنوش [1]، محمد هاني[2]، عمرو هاني[3]

[1] جامعة البويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، m.kennouche@univ-bouira.dz
[2] جامعة البويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، m.hani@univ-bouira.dz
[3] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والابداع، amar.hani@univ-dbkm.dz

الملخص:

تتناولت هذه الدراسة موضوع المؤسسات الناشئة من حيث العقبات التي تحول دون تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة، بحيث تبين الدراسات الميدانية أن أصحاب المشاريع يواجهون ثلاثة عقبات رئيسية، محدودية الربط بالشبكة الكهربائية، صعوبة التمويل، منافسة القطاع الغير رسمي، وان كانت هذه العقبات تختلف من دول إلى أخرى حسب مستوى التنمية وقعها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، عقبات النمو، التمويل.

Résumé :

L'étude aborde le sujet startups en termes Les obstacles qui freinent le développement des startups – tels que les propriétaires d'entreprise les perçoivent – ont été assez bien étudiés. Dans tous les pays, les trois principaux sont la difficulté d'obtenir un financement, l'accès limité à l'électricité et la concurrence des entreprises informelles. Cependant, les obstacles ne sont pas les mêmes selon le niveau de développement du pays et la région d'implantation.

Mots clés: startups, obstacles à la croissance , financement.

مقدمة:

ويُعد التمويل من أهم متطلبات دعم المؤسسات الناشئة وتنميتها في ظل توافر المناخ التشريعي والظروف المناسبة للنهوض بهذا القطاع الواعد ومساهمته في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب ضرورة دعم القطاع المصرفي لهذه المؤسسات الناشئة من خلال تيسير حصولها على التمويل اللازم سواء بآليات التمويل التقليدية أو صيغ التمويل الإسلامي.

وبالرغم من تلك الأهمية المتزايدة والكبيرة للمشروعات الناشئة إلا أن تطورها ونموها تعترضه مجموعة من المشاكل والمعوقات والتي حالت دون أن تصل الى مستويات أعلى مما عليه اليوم إذا ما قارنا ذلك بالاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الموجهة لتدعيمها، وعليه فإن هذه الورقة تعالج الإشكالية التالية: **ما هي العقبات التي تقف أمام نمو المؤسسات الناشئة، وما هي دعائم وسبل معالجة هذه العقبات؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- ماهية المؤسسة الناشئة؛
- المعوقات التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة؛
- معالجة معوقات نجاح المؤسسات الناشئة.

أولا: ماهية المؤسسات الناشئة:

1- تعريف المؤسسات الناشئة:

على الرغم من كثرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة خاصة في الآونة الاخيرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد، إذ أن كلمة ناشئة لها مفاهيم نسبية تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة لأخرى، مما أدى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، ويرجع ذلك إلى اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد نتيجة اختلاف الإمكانيات والموارد و مستويات التطور الاقتصادي من دولة لأخرى[1].

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة Start-up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، لذا هناك من يعرفها بانها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما نها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها[2].

2- خصائص المؤسسات الناشئة:

يمكن إجمال خصائص المؤسسات الناشئة في النقاط[3]:

- نمو قوي محتمل؛
- استخدام تكنولوجيا حديثة؛
- لا تحتاج لتمويل ضخم، جمع التبرعات الشهيرة؛
- تنشط في سوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.

ثانيا: المعوقات التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من المعوقات، التي لا تختلف المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فان المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي، أو بسبب أنها تنجحت ويتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا، وعليه قد تواحه المعوقات المشتركة، كالصعوبة الحصول على التمويل والضمانات، وصعوبات كثيرة أخرى متعلقة بعدم ملاءمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عددا كبيرا من هذه المؤسسات يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليميا وًدوليا.

وبينت نتائج المسوح المتعلقة بوجهة نظر المؤسسات حول العالم فيما يتعلق بأكبر ست معوقات تواجهها تلك المؤسسات، أن خدمات البنية الأساسية مثل الكهرباء، بالإضافة إلى عدم توفر التمويل، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الضريبة، وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد تمثل أكبر العوائق.

وبالرغم من أن قائمة القيود ومعوقات المؤسسات الناشئة طويلة ويصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، فيمكن لأغراض التحليل، وبناء على الأدبيات ذات العلاقة، تبويب هذه المعوقات في ثلاثة أقسام وهي[4] :

- ✓ المعوقات المؤسسية والتنظيمية؛
- ✓ والمعوقات التمويلية؛

✓ والمعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة.

1 – **المعوقات المؤسسية والتنظيمية**: تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، بحيث تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في "التعقيد في إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المؤسسات الناشئة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناظمة للمؤسسات الناشئة في حال وجدت[5]، إلا أن المؤسسات الناشئة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات المؤسسية، نظرًا إلى أن تلك المؤسسات لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة[6].

اذ تتجاوز عدد إجراءات تأسيس المؤسسات في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، حيث يبلغ ذلك العدد 14 إجراءً في الجزائر، و12 إجراءً في الكويت، و11 إجراءً في كل من جيبوتي و فلسطين، و 10 إجراءات في كل من العراق والسودان وتونس .كما يتجاوز متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 30 يومًا، وكذلك متوسط الدول متوسطة الدخل المقدر بحوالي 35 يومًا، حيث يبلغ ذلك المتوسط 74 يومًا في العراق، و 48 يومًا في فلسطين، و 40 يومًا في اليمن، و 37 يومًا في جيبوتي، و36 يومًا في السودان، وحوالي 32 يومًا في الكويت[7].

2- **المعوقات التمويلية**: تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الناشئة، والتي " تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، كذلك الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها[8].

وهذا ما يجعل المؤسسات الناشئة أمام خيار حتمي، ألا وهو اللجوء إلى طرق التمويل التقليدية ممثلة في القروض المصرفية، بل نجد أن البنوك تتحفظ كثيرا عند تمويل هذه المؤسسات، والسبب في ذلك – على حد زعم البنوك – أن خطر منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات جد مرتفع، نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر عند هذه المؤسسات (مخاطر الصرف، مخاطر تغير معدلات الفائدة،...) والملاحظ هنا أن البنوك تطالب بتطوير أسلوب التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نظام مصرفي متخلف[9].

وبالرغم من إنشاء عدد من الدول العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، والبنك الشعبي في المغرب، والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن[10]، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذا الجهاز الذي عرف في تنظيمه إصلاحات معتبرة سنة 2003، كما تم في نفس السنة إعادة النظر في النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قصد تمكينه من تمويل المشاريع الصغيرة لفئة الأشخاص البطالين ما بين 35 و50 سنة؛ بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه للأسرة المنتجة[11]، وإنشاء حاضنة الاعمال التي لها دور كبير في مرافقة الشباب الراغم في انشاء مؤسسة ناشئة، إلا أن

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الدول النامية، ما زال يشكو من قلة الحصول على التمويل، وسجلت الدول العربية مستويات متدنية من نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة المتحصلة على القروض بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، ما عدا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى المؤسسات الناشئة بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي[12]:

2-1- **الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي**: يشمل الإطار القانوني والتنظيمي مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية، والأدوات التمويلية، والأسواق العاملة في بلد معين.

2-2- البنية التحتية التمويلية: وتشمل البنية التحتية التمويلية معايير المحاسبة والمراجعة، ونظم تقييم الجدارة الائتمانية والسجلات والمكاتب الائتمانية ، ونظم الضمان وقوانين الإفلاس وتطور أنظمة التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، وأنظمة المدفوعات والتسوية.

2-3- قدرات المؤسسات التمويلية: أمّا قدرات المؤسسات التمويلية فتشمل مدى ملائمة أنظمة الإقراض التي تعمل بها والتي عادة ما تكون مناسبة للقروض الكبيرة أكثر من القروض الصغيرة.

3- المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة:

يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الناشئة بشكل رئيسي في ما يلي[13]:

- الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع؛
- عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية؛
- استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية؛
- قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية؛
- انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء ؛
- ضعف القدرة على الترويج للابتكارية الجديدة؛
- ضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبرى؛
- وضعف في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل؛
- فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المؤسسات في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

ثالثا: معالجة معوقات نجاح المؤسسات الناشئة

يتطرق هذا الجزء إلى أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتجاوز معوقات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، ولأغراض التحليل سوف يتم التطرق أولا إلى كيفية معالجة المعوقات الغير المرتبطة بالتمويل، وثم التطرق إلى كيفية معالجة معوقات النفاذ إلى التمويل[14].

1- معالجة المعوقات غير التمويلية:

تتضمن هذه المعوقات نوعين وهما المعوقات المرتبطة ببيئة الأعمال والمتعلقة بالقيود التنظيمية (العمل، والتراخيص، وإدارة الضرائب) واللوائح والتشريعات، والإخلال بتطبيق القوانين وعدم ملاءمة البنية التحتية، والتي تؤثر على أداء ودور المؤسسات

الناشئة، أما النوع الثاني من المعوقات فيتعلق بضعف قدرات المؤسسات ذاتها، ويتم معالجة هذه المعوقات من خلال تحسين بيئة الأعمال وتطوير قدرات المؤسسة الذاتية.

1-1- تحسين بيئة الأعمال:

تفيد مسوحات المؤسسات في مختلف أنحاء العالم أن أكبر خمسة عوائق غير تمويلية، تشكو منها المؤسسات في مجال بيئة الأعمال هي عدم توفر خدمات الكهرباء، وتعقيدات الإجراءات التنظيمية، وارتفاع معدلات الضريبة، والممارسات غير العادلة من جانب القطاع غير المنظم، والفساد وتوضح الفقرات التالية بعض الإجراءات المقترحة للتغلب على تلك المعوقات من واقع التجارب الدولية:

- تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق والضمانات وقوانين العمل؛
- تحسين البنية التحتية؛
- تخفيف الأعباء الضريبية وتحديدها وفق خاصيات وطبيعة المؤسسات؛
- تحسين النفاذ إلى الأسواق؛
- تشجيع المساهمة في المناقصات العمومية الحكومية؛
- إدماج المؤسسات في القطاع الرسمي؛
- تقييم برامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أدائها.

1-2- تطوير قدرات المؤسسات الذاتية:

بتطوير برامج لإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة: بتخصيص برامج لمساعدة رواد الأعمال على إطلاق مشاريعهم الخاصة وتزويدهم بالمعلومات عن الأسواق وطرق الإدارة والتنظيم، وتقديم الدعم اللوجستي والمؤسسي لهم من خلال التدريب المناسب وتوفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين ومساعدتهم على ترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والاستمرار، ومساعدة المؤسسات في عدم التعثر خلال السنوات الأولى من المشروع، تعتبر من الإجراءات الضرورية لتفعيل دور المؤسسات الناشئة في النمو والتشغيل، خاصة في الدول النامية، ويدخل في إطار دعم قدرات المؤسسات كذلك تنظيم دورات تدريبية حول مواضيع هامة بالنسبة للمؤسسة مثل التسويق، وإعداد البيانات المالية، وإدارة التدفقات النقدية، وكيفية إعداد وثائق المناقصات، التعرف على أسواق التصدير وآليات تنمية الصادرات، وحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة ، وفي هذا الصياغ قامة الجزائر بإنشاء حاضنة الاعمال التي من بين مهامها الرئيسية[15]:

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة؛
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛
- وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والإنترنيت عالي التدفق؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم أهمية اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات الناشئة لتحسين نفاذها للمعرفة وللأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، لكن تبقى تلك المؤسسات في عديد من الدول النامية بطيئة في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأسباب مختلفة بعضها راجع لأسباب خاصة بالمؤسسة نفسها مثل عدم رغبة صاحب المؤسسة وعدم توفر الموظفين المتخصصين والمعلومات اللازمة حول التقنيات المتوفرة، وارتفاع تكلفة الاستثمار في تلك التكنولوجيات، بينما تتعلق الأسباب الخارجية بتواضع البنية التحتية بالإضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية وثقافية وتنظيمية، وللتغلب على العوائق الداخلية، أنشأت الحكومات في عديد من الدول برامج لتشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير التمويل اللازم والتوجيه والتدريب.

تثمين وتشجيع القدرات الابتكارية لدى المؤسسات الناشئة: يعدّ الابتكار أحد أهم رافعات النمو في الاقتصاد خاصة من حيث تأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، ومن بين وسائل تدخل الحكومات التي يمكن أن تسهم من خلالها في دعم الابتكار هي تشجيع المؤسسات الناشئة وخاصة المستحدثة منها على الابتكار، نظرا لمساهمتها الهامّة في الإنتاج والتشغيل، وقد زادت أهمية تشجيع القدرات الابتكارية لدى تلك المؤسسات نظرًا إلى أن التطورات التقنية وتغيرات طبيعة الأسواق التي أصبحت أكثر خصوصية مكنت تلك المؤسسات من تجاوز التأثير السلبي للحجم على قدرتها على الابتكار والتجديد، وقد قام عدد من المنظمات الدولية ومؤسسات البحوث بدراسة أفضل الطرق لتعظيم دور تلك المؤسسات في جهود النهوض بالابتكار، ومن بين المنظمات التي عكفت على هذا الموضوع هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي قامت باقتراح عدد من السياسات الكفيلة بتشجيع الابتكار لدى المؤسسات الناشئة بناءً على تجارب أربعين دولة في ذلك الخصوص وصنفت أهم السياسات المقترحة في ذلك الخصوص في أربعة مجالات تتمثل في:

- ✓ نشر ثقافة الأعمال وتوفير الظروف الملائمة؛
- ✓ تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة؛
- ✓ تعزيز قدرات وكفاءات روّاد الأعمال؛
- ✓ تحسين بيئة تطوير الأعمال والابتكارات الاجتماعية.

2- تحسين النفاذ إلى التمويل:

تواجه المؤسسات الناشئة عقبات أكبر في النفاذ إلى التمويل من المؤسسات الكبيرة وكذلك من حيث تكلفة الائتمان، لهذا السبب انكبت جهود عدد كبير من المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية حول سبل تحسين نفاذ المؤسسات الناشئة إلى التمويل، ومن أبرز وأحدث تلك الجهود تقرير دليل سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قام بإعداده فريق عمل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكليف من مجموعة العشرين وبدعم من عدد من المؤسسات التمويلية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وهذا الدليل يبني على تقرير سابق أعده نفس الفريق في عام 2010 حول" توسيع نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية في العالم النامي " يلخص تجارب 164 دولة ويعطي توصيات في ثلاثة مجالات وهي التشريع والتنظيم والإشراف، والبنية الأساسية للأسواق المالية، والتدخل الحكومي وآليات الدعم، ويعطي الدليل مجموعة شاملة من السياسات والممارسات الجيدة، والتدابير والمبادئ التوجيهية، والدروس المستخلصة من تجارب الدول، والتوصيات، وتشمل أهم الاقتراحات التي تمخضت من واقع التجارب الدولية لتجاوز أو تخفيف عقبات التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والكبيرة التوجهات التالية:

- ✓ زيادة وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتحفيز المؤسسات التمويلية؛
- ✓ تطوير أدوات تمويل مبتكرة؛
- ✓ تطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين؛
- ✓ تطوير برامج ضمان الائتمان؛
- ✓ تعزيز القدرات الفنية للمؤسسات المالية والمؤسسات ذات العلاقة؛
- ✓ تشجيع الشفافية والإفصاح بحيث الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعارفة وبالشفافية يقترن بزيادة في النفاذ إلى التمويل.

3- المساندة الحكومية لتمويل المؤسسات الناشئة:

من منطلق إدراك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة منها، قامت الحكومات باتخاذ تدابير متنوعة لمساعدة حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم، وتتراوح هذه التدابير بين[16]:

1- إصلاح الحواجز القانونية /التنظيمية القائمة ؛

2- وضع إجراءات لتنمية وتطوير سوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بصورة شاملة ؛

3- التدخل في السوق بصورة مباشرة لإعطاء دفعة أو قوة تحفيزية لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.و الناشئة.

ويتفاوت تأثير هذه السياسات على بيئة العمل المصرفي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة حسب السياق القطري، وعلى الرغم من أن بعض التدابير تبدو أكثر نفعا وفائدة من غيرها، إلا أنه لا يوجد إطار موحد لتحقيق فعالية المساندة الحكومية لقطاع العمل المصرفي المعني بالمؤسسات الناشئة.

يمكن أن تتضمن الإصلاحات التي تساند حصول المؤسسات الناشئة على التمويل رصد وخفض العقبات القانونية والتنظيمية القائمة مثل تلك الموصوفة أعلاه، وقد ينطوي ذلك في أحد البلدان على تبسيط شروط ومتطلبات المحاسبة أو عمليات انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رحاب القطاع النظامي الرسمي، ويمكن أن يعني ذلك في بلد آخر تخفيض المتطلبات الرأسمالية الخاصة بحوافظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عن طريق مثلا الاستثناءات من القواعد التنظيمية الدولية المصممة بشأن القروض الكبيرة المزمعة .

قد تقوم الحكومات أيضا باتخاذ إجراءات لدعم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة على التمويل عن طريق توفير السلع والخدمات العامة الموجهة للأسواق غير المكتملة النضج وفي حالات إخفاقات الأسواق، ويمكن أن يكون ذلك مفيدا وخاصة في البلدان التي يصعب فيها الحصول على معلومات شفافة، وعلى جانب الطلب، تستطيع الحكومات توفير التدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة على إعداد البيانات المالية اللازمة، وفي جانب العرض، يمكن أن تعمل الحكومات على بناء أو تدعيم البنية الأساسية للمعلومات الائتمانية على المستوى الوطني، بما في ذلك إنشاء أجهزة للاستعلام والتصنيف الائتماني وسجلات الضمانات ويرى الخبراء أن إنشاء هذا النوع من البنية الأساسية يمثل دورا مهما وممكنا لأية حكومة، ويتم تأييد هذا الرأي بالشواهد الدالة على الأثر الإيجابي للسجلات الائتمانية على الحصول على التمويل.

إلا أن المبررات والأسانيد أقل وضوحا بشأن التدخل الحكومي المباشر في السوق المصرفية، ولكن من الواضح أن معظم الحكومات تتدخل في هذه السوق بصورة من الصور، ويمكن أن تتضمن هذه التدخلات الإقراض المباشر من قبل المؤسسات المملوكة للحكومة وبرامج الائتمان الموجهة، حيث تقوم الحكومة بتقديم رأس المال للبنوك لأغراض خاصة بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ويمكن أن تستلهم هذه التدخلات توجهاتها من الأسواق التي تعاني من قصور التطور والتنمية حيث لم تهتم البنوك في السابق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وبما أن البنوك تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة

كقطاع محقق للربحية، فإن هذه التدخلات الحكومية قد تنطوي على مخاطر تشويه السوق وخلق نتائج وتداعيات غير مقصودة، والواقع أن ضمانات القروض، حيث تشارك الحكومات في تحمل جزء من المخاطر الائتمانية للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، قد أصبحت تدخلا شائعا إلى حد كبير، ولكن الدراسات المعنية بهذه البرامج أشارت إلى بعض النتائج المتباينة بشأن فعالية هذه التدخلات.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر على صعيد السياسات بشأن المزايا والاستحقاقات النسبية للتدخل الحكومي، فإن البنوك نفسها تؤدي فيما يبدو الكثير من هذه السياسات، وخاصة السياسات المؤدية إلى تحسين إدارة المخاطر، فعلى سبيل المثال، أشار 70 في المائة من بنوك البلدان النامية المشمولة في استقصاء حول العالم إلى أن وجود أجهزة للاستعلام والتصنيف الائتماني في بلدانها أدى إلى تسهيل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ويوضح ذلك أولا أن الحكومات تتخذ تدابير للحد من بعض الحواجز الماثلة أمام العمل المصرفي المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وثانيا استجابة البنوك وتقديرها لهذه التدابير ومع ذلك، فإن كل سياق قطري يعتبر فريدا من نوعه، وبينما تستطيع الحكومات إجراء تدخلات مفيدة ومحل ترحيب، إلا أنه يجب تقييم كل تدخل من هذه التدخلات على أساس كل حالة على حدة.

استنتاجات وتوصيات:

تبين من خلال هذا البحث أن المؤسسات الناشئة تواجه عدة تحديات ومعوقات لتحقيق النمو والتوسع في نشاطها، وهذه المعوقات تمس مجال التشريعي والتنظيمي، البنية التحتية، مجال النفاذ إلى التمويل، ومن أجل النهوض بدور وقدرة المؤسسات الناشئة في توفير فرص العمل إذا ما تم دعمها وتوفير الظروف الملائمة لها، وبالإضافة إلى إسهامها في جهود النمو والتشغيل، فإن المؤسسات الناشئة تساهم في إحداث التنمية من خلال الابتكار والتشجيع على المنافسة وتنويع الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية، لذا حاولنا من خلال هذا البحث استعراض بعض السبل المتاحة في ضوء التجارب الدولية لتجاوز تلك العقبات خاصة من حيث توفير بيئة أعمال ملائمة وديناميكية تساهم في إنشاء وتطوير المؤسسات، وتحسين نفاذها إلى التمويل بالإضافة إلى تنمية قدراتها الذاتية وتسهيل نفاذها إلى الأسواق، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية: .

- ✓ في مجال الإطار التشريعي والتنظيمي، فإن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الأعمال من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات وتقليص الفجوات بين نصوص القوانين وتطبيقها على أرض الواقع، واتخاذ التدابير التي من شأنها أن خفض من تكلفة الأعمال وتقلص عدد الإجراءات والوقت المقضى في التعامل مع الأجهزة الحكومية، فضلا عن ضبط الفساد والحد من استشرائه، ويتطلب تحقيق ذلك كله مشاركة كل الأطراف المعنية في تلك الجهود.
- ✓ وفي مجال النفاذ إلى التمويل، فإن سوق الإقراض تحتاج لتدخل من قبل الدولة والساهرين على السياسات التنظيمية لتصحيح التشوهات في تخصيص الموارد التمويلية من خلال توفير مزيد من المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيع المخاطر بشكل أكثر توازناً بين مختلف المتعاملين في سوق الإقراض، وتشجيع المنافسة بين البنوك، وتوفير حوافز لتوفير أدوات تمويلية مبتكرة ونماذج إقراضية أكثر ملاءمة، من خلال تطوير التشريعات المصرفية، لاسيما من خلال إنشاء مزيد من مكاتب الاستعلام الائتماني وسجلات المقترضين وتحسين النفاذ إليها، وإرساء آليات كفؤة لتأمين وضمان قروض المؤسسات الناشئة، وإزالة العوائق التشريعية أمام مشاركة صناديق الأسهم ورؤوس الأموال المخاطرة في تطوير الموارد المالية المتاحة لتلك المؤسسات.
- ✓ كما أن المؤسسات الناشئة بحاجة للمساعدة لتحسين جدارتها الائتمانية، كذلك فإن البنوك في حاجة إلى تحسين أدواتها وشروطها الإقراضية للتعامل بشكل أفضل مع هذه السوق، وهناك حاجة أيضا إلى تطبيق الإصلاحات التشريعية

والتنظيمية لتمهيد الطريق لهذه التغييرات لاسيما من خلال الحث على الشفافية والإفصاح عن المعلومات الائتمانية والمالية الخاصة بتلك المؤسسات.

✓ وفي ظل ضعف قدرات المؤسسات الناشئة من حيث قلة الخبرة وعدم توفر الكفاءات والمهارات اللازمة، وضعف الاعتماد على وسائل الإدارة والتقنية الحديثة، ووجود قصور كبير في التعامل مع محيطها الخارجي، فإن هناك حاجة ماسة لتطوير البرامج الكفيلة بدعم تلك القدرات لكن رغم وجود العديد من البرامج الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةومن بينها المؤسسات الناشئة في العديد من الدول، إلا أنه لا تزال هناك فجوة في المعلومات متمثل في عد م الإعلان عن تلك البرامج على نطاق واسع، علاوة على النقص الكبير في رصد وتقييم فعاليتها رغم ضخامة الموارد المخصصة لها، ومن هنا تكمن أهمية تقييم تلك البرامج للوقوف على النقائص وإيجاد الحلول لها، كما أن هناك ضرورة لوجود جهة مسئولة عن دعم المؤسسات الناشئة تتولى مسئولية تنسيق جهود كل الأطراف المعنية ووضع إستراتيجية متكاملة لتطويرها.

قائمة المراجع:

[1] – عناني ساسية، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة**، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد، 16، ديسمبر2014، ص:93.

[2]– بولشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة :Startups، دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، 2018، ص: 417.

[3]– المرجع السابق، ص: 421

[4]– تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المحور العاشر، ص: 220، متوفر على الموقع الالكتروني:

www.lasportal.org/.../...تفع20%-20%المحور20%العاشر

[5] – أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، **أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها**، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2015، ص: 146

[6] – تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

[7]– المرجع السابق، ص: 221 .

[8]– أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

[9] – قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، أيام 20 / 21 و 22 نوفمبر، جامعة بسكرة،2006، ص: 09.

[10] – تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

[11] – قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[12] – تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

[13] – المرجع السابق، ص: 231.

[14]– تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 232-242

[15]– المادة 21: المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة اعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 55، المؤرخ في 21 سبتمبر 2020.

[16] -Le Guide des services bancaires aux PME, SERVICES-CONSEIL DE l'IFC | ACCÈS AU FINANCEMENT, Site web : IFC.org